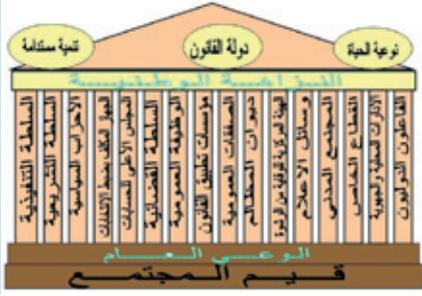


نشرة مرصد الرشوة

WWW.TRANSPARENCYMAROC.MA



افتتاحية

محتويات العدد

- 1 **الافتتاحية**
- 2 **خاص عن ترانسبارانسى**
 - موقع إلكتروني جديد لترانسبارانسى المغرب
 - مركز الدعم القانوني لمحاربة الرشوة التابع لترانسبارانسى المغرب يستقبل وفدا من فروع ترانسبارانسى الدولية في فلسطين والأردن
 - ترانسبارانسى المغرب تقدم دراستها حول النظام الوطني للنزاهة
 - ترانسبارانسى المغرب تطلق مشروعها حول الولوج للمعلومة

5 **الملف الرئيسي للعدد: النظام الوطني للنزاهة - أداة لتقييم النزاهة والحكامة الجيدة**

- ما هو النظام الوطني للنزاهة ؟
- كيف يشتغل النظام الوطني للنزاهة ؟
- المنهجية وقواعد العمل
- أي دور للنظام الوطني للنزاهة في محاربة الرشوة؟
- اختلال توازن السلطات وضعف الأعمدة الأخرى
- القضاء
- المجتمع المدني ووسائل الإعلام
- من أجل نظام وطني فعال للنزاهة

15 **المراجع والمصادر**

15 **حوار**

اكتشفوا فائدته بالنسبة للتشخيص وبناء استراتيجيات لمحاربة الرشوة. ولكن أكبر نجاح تم تحقيقه هو بدون شك ذلك المتمثل في عدد وتنوع الدراسات التي أنجزت تباعا. وبالفعل، يلاحظ، على مستوى التمويل، تبني مشاريع الدراسات الخاصة بالنظام الوطني للنزاهة من طرف مختلف الممولين: برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكالة الأمم المتحدة من أجل التنمية الدولية، البنك الدولي، وزارة العدل الأيرلندية... وعلى المستوى السياسي، هناك العديد من البلدان المتقدمة مثل كندا وأستراليا واليابان، وبلدان إفريقية مختلفة وبلدان من آسيا وأمريكا اللاتينية التي أنجزت دراسات حول أنظمتها الوطنية للنزاهة. وتوجد ترانسبارانسى الدولية حاليا في مرحلة تجميع التمويل الضروري لإنجاز دراسات خاصة بالنظام الوطني للنزاهة في 23 بلدا من بين الـ 27 بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالجانب المنهجي، يجب أولا الإشارة إلى الاستعانة بباحثين مؤهلين، وبالخصوص مستقلين، ويطاغ التقرير انطلاقا من الأجوبة المتضمنة في استمارة ضخمة.

استرعى مشكل قياس الرشوة كمدخل للتفكير في الموضوع، ولمدة طويلة، انتباه المحللين والباحثين. فمؤشر إدراك الرشوة الذي اختير على أساس كمي شكل أداة ملائمة ومفيدة لمتابعة وتصنيف البلدان في مجال الشفافية ومحاربة الرشوة. ولقد انخرطت ترانسبارانسى المغرب ومنذ البداية في هذه الخطوة لتحسين المعرفة العلمية بالرشوة من أجل إقامة استراتيجيه ومرافعة ملائمتين للاستجابة لضرورات معركة جديدة بالمغرب. إبان التسعينيات، ومنذ عقد من الزمن، فرضت أهمية استعمال أداة قياس كفي نفسها كمكمل لمؤشر إدراك الرشوة. كما أن مفهوم النظام الوطني للنزاهة الذي بلورته حركة ترانسبارانسى الدولية سمح بالقيام بعدة دراسات كيفية. وهكذا، أنجزت ترانسبارانسى الدولية دراستها الأولى عن النظام الوطني للنزاهة سنة 2001. وبعد مرور تسع سنوات على ذلك، يمكنها أن تفتخر بدراساتها التي بلغت السبعين حول النظام الوطني للنزاهة.

يتم التعامل اليوم مع مفهوم النظام الوطني للنزاهة بتقدير كبير لأن مختلف المؤسسات والفاعلين الذين تبوؤوا،

تضخيمها بسبب انعدام الإرادة السياسية لضمان التطبيق الفعلي للقوانين

– عدم فعالية أنظمة الحكامة وهو ما يفسر أساسا بالسلطة المطلقة للجهاز التنفيذي غير الخاضع للمراقبة.

ويوصي التقرير:

– الدول بتكريس استقلالية هيئات المراقبة، وحماية المبلغين عن أفعال الرشوة، وتطبيق ومتابعة مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

– المنظمات غير الحكومية بالسهر، وبدقة، في تديرها الداخلي، على تبني أفضل المعايير فيما يخص الشفافية وضرورة تقديم الحسابات

– مختلف الأطراف المعنية بالسهر على تدعيم الكفاءات والحوار على مستوى الجهة فيما يتعلق بمحاربة الرشوة.

وإضافة إلى هذه التوصيات والمعايير المشتركة، يتم التركيز في المغرب، كما تمت الإشارة إل ذلك في هذا العدد، على مسألتين مركزيتين وهما استقلالية القضاء والوصول إلى المعلومة. وكل ملاحظ يقظ سيلتقط يوميا حالات تؤيد صحة هاتين التوصيتين.

دراسات من أجل تحقيق معرفة أفضل بوضع الرشوة في بلدانها، وبالعرف على المناطق القائمة وبإبراز مجهودات ووحدات الشفافية، وهو ما يسمح بمزاوجة منسجمة ما بين التحليلات الكمية (مؤشر إدراك الرشوة)، والتحليلات الكيفية (النظام الوطني للنزاهة). ويمكن القول أن الدراسات الخاصة بالنظام الوطني للنزاهة، في أواسط سنة 2010 هذه، تتم بشكل جيد في العالم العربي.

لقد تم إنجاز الدراسات الأربع في إطار مشروع النهوض بالشفافية وتدعيم النزاهة في منطقة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي شرع فيه سنة 2008. ولقد تم الانتهاء من إنجاز تلك الدراسات سنة 2009. وصيغت وثيقة جهوية انطلاقا من عملية تركيبية للدراسات الأربع¹. ومن المهم التأكيد على أن خلاصات هذه الدراسات التي تمت في إطار نوع جديد من العمل، وتعتمد منهجية جديدة، تؤكد المعايير التي وصلت إليها دراسات متنوعة حول الشفافية ومحاربة الرشوة، وهو ما يشهد على واقع يمكن ملامسته والتعرف عليه انطلاقا من زوايا نظر مختلفة، ويؤكد التقرير الجهوي التركيبي على:

– ضعف معايير تقديم الحسابات، وهو الأمر الذي يتعارض مع الجهود المبذولة في محاربة الرشوة

– النقائص التشريعية التي تم

وتتضمن الخانة التي يجب ملؤها بيانات مطابقة لمجموعة من معايير الشفافية والحكامة الجيدة المعترف بها دوليا، والتي برهنت على فعاليتها. ورغم ذلك، يتم القيام بأبحاث لتحسين المنهجية وإدماج معايير ملائمة. والأساسي في كل ذلك هو أن تكون هذه الأراضية مفيدة أولا وقبل كل شيء في إضاءة بعض الجوانب الأساسية التي تجب معالجتها، بالنسبة للقارئ، وأن تمكن من إخضاع الكل لتحليل تركيبى كفي، وأن تيسر في الأخير القيام بمقارنات ما بين البلدان.

وعلى مستوى العالم العربي، بمجرد ما أتيحت فرصة للقيام ببحث علمي جديد لقياس الشفافية والجهود المبذولة لمحاربة الرشوة، تحملت ترانسبارانسي المغرب مرة أخرى مسؤولية القيام بذلك، وظهرت كرائدة في منطقة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بما أن همها الدائم هو ملاءمة تحليلها للواقع من أجل إنتاج خطاب ملائم وتقديم اقتراحات مفيدة. وبالفعل، قررت ترانسبارانسي الدولية وأربع منظمات غير حكومية تنتمي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فلسطين، لبنان، مصر والمغرب) القيام بدراسات بشأن أنظمتها الوطنية للنزاهة. ولقد شجعت هذه التجربة منظمات أخرى غير حكومية تنتمي لمنطقة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الكويت، البحرين، الأردن...) والتي تعرب عن حماس كبير لإنجاز

¹ تحت عنوان «تحد الحكامة الجيدة: مصر، لبنان، المغرب، فلسطين». متوفر باللغتين العربية والإنجليزية على المواقع الإلكترونية لترانسبارانسي الدولية وفروعها الثلاثة (فلسطين، ولبنان، والمغرب).



خاص عن

ترانسبارانسي

موقع إلكتروني جديد لترانسبارانسي المغرب



مركز الدعم القانوني لمحاربة الرشوة التابع لترانسبارانسي المغرب

يستقبل وفدا من فروع ترانسبارانسي الدولية في فلسطين والأردن

أطلقت ترانسبارانسي المغرب مؤخرا موقعها الإلكتروني الجديد الذي يمكن الولوج إليه انطلاقا من www.transparencymaroc.ma العنوان الإلكتروني التالي:

وتقدم الجمعية عبر هذا الموقع الجديد لمستعملي الأنترنت معلومات أكثر حول أنشطتها ومشاريعها وحول موضوع الرشوة على المستوى الوطني والدولي.

كما أن المنشورات الدورية للجمعية، مثل النشرات الإخبارية (أخبار ترانسبارانسي، أخبار الصحافة أسبوعيا) متوفرة أيضا على هذا الموقع الإلكتروني، والذي يتم تحيينه بطريقة منتظمة.

ويضم الموقع الإلكتروني الجديد كل التقارير والدراسات التي أنجزتها ترانسبارانسي المغرب بمفردها أو مع شركاء آخرين.

وتقدم أيضا للزوار الذين يرغبون في التواصل مع الجمعية فضاء تفاعليا والذي يمكنهم عبره الانخراط في ترانسبارانسي والتعليق واقتسام المعلومات المفيدة وتطعيم النقاش حول القضايا المتعلقة بالرشوة.

وهكذا تضع ترانسبارانسي المغرب في متناول الجمهور مصدرا موثوقا به وذا مصداقية للمعلومة المتعلقة بالرشوة وللقضايا المرتبطة بها، وذلك عبر أبواب عديدة مقترحة، كما يسهل مهمة الباحثين وذلك بوضعه على الموقع مباشرة قائمة بالمؤلفات المتوفرة لدى الجمعية.

الرئيسة وأنشطتها. وإبان اليوم الثاني، تمكن الوفد الذي يزور ترانسبارانسي المغرب من الوقوف على عمل مركز الدعم القانوني لمحاربة الرشوة عن قرب، وملاحظة طريقة اشتغاله وذلك بفحص مختلف الشكاوى التي تلقاها المركز وكذا منهجية معالجتها.

وسمح اللقاء في الأخير للمشاركين فيه بتبادل وجهات نظرهم حول التحديات الكبرى وآفاق العمل المرتبطة بتطوير هذه التجربة والتي برهنت على نجاعتها في ما يقرب من خمسين بلدا عبر العالم، وخصوصا في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا الشرقية.

ترانسبارانسي المغرب تقدم دراساتها حول النظام الوطني للنزاهة

في إطار إستراتيجيتها القائمة على

استقبل مركز الدعم القانوني لمحاربة الرشوة التابع لترانسبارانسي المغرب، بتاريخ 23 و24 فبراير 2010 وفدا لممثلي ترانسبارانسي الدولية ومركز المناصرة والإرشاد القانوني التابع لترانسبارانسي فلسطين وكذا الفريق الذي سيتكلف بإطلاق مشروع مماثل بالأردن.

وسمحت هذه الزيارة لأعضاء الوفد بالاستفادة من خبرة مركز الدعم القانوني لمحاربة الرشوة بالمغرب خاصة الوفد الأردني الذي يستعد لإطلاق أول مركز من هذا النوع في هذا البلد.

ولقد خصص اليوم الأول من الزيارة لتقديم مشاريع ترانسبارانسي المغرب



لأشغال الورشات الموضوعاتية المنظمة في غضون سنة 2009 بمشاركة المصالح الوزارية الأساسية، ومهنيي التكنولوجيات الجديدة ووسائل الإعلام. وتميز إطلاق هذا المشروع أيضا بتقديم أرضية المرافعة لترانسبارانسي المغرب والتي أعدها السيد جمال الدين الناجي، الخبير في التواصل.

وكانت هذه الورشة المنظمة بدعم مالي من سفارة هولندا بالمغرب، موجهة للتعريف بالمعايير الدولية المتعلقة بالولوج للمعلومة العمومية، وتسهيل بلورة تصور مشترك للتقدم الذي يجب إنجازه للتكريس الفعلي لهذا الحق بالمغرب كما كان لهذه الورشة هدف آخر يتمثل في نشر الخلاصات المحتفظ بها وتدعيم التبادل والشراكة ما بين الأطراف المعنية بعملية الإصلاح في هذا المجال.

ويوصي التقرير على وجه الخصوص بالإعلان الدستوري، وبشكل أكثر دقة، عن الحق في ولوج المواطن للمعلومة. كما يدعو مسؤولي الإدارات إلى استعمال قدرتهم الإبداعية لتسهيل المساطر لطالبي المعلومة.

الإمكانيات البشرية والمادية، وقصر مدة تكوين القضاة، وغياب التكوين المستمر، خصوصا بالنسبة للموظفين الإداريين للمحاكم، وصعوبة الولوج للمعلومة القضائية الخ...

وتشكل الوثيقة المتعلقة بالنظام الوطني للنزاهة التي أعدتها ترانسبارانسي المغرب ثمرة مشروع مولته ترانسبارانسي الدولية، ونفذته أربعة بلدان عربية في تعاون فيما بينها. وتم تقديم التقرير يوم الثلاثاء 20 أبريل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بالرباط (أكدا)، بشراكة مع شعبة القانون العام والعلوم السياسية، حيث سجل اللقاء اهتمام الأساتذة والطلبة بالموضوع والذين شاركوا بحيوية في النقاش وأغنوه بإسهامهم النوعي. وقد اتفقوا على تنظيم لقاءات أخرى من أجل متابعة وتحيين النقاش. وسوف يتم تنظيم لقاءات وندوات أخرى في نفس الإطار بسلا ومراكش.



المرافعة والهادفة إلى إقامة شراكات وأعمال مشتركة من أجل تحسيس المجتمع المدني، القطاع الخاص ووسائل الإعلام، قدمت ترانسبارانسي المغرب نتائج دراستها المتعلقة بالنظام الوطني للنزاهة، وذلك إبان لقاء منظم بتطوان يوم الجمعة 12 فبراير 2010 بالتعاون مع «جمعية عدالة». وكان هذا اللقاء مناسبة لتقديم مشروع المذكرة حول إصلاح العدالة، والتي أعدتها عشر منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان ومن ضمنها ترانسبارانسي المغرب. وعرف اللقاء مشاركة أكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني ومنتخبين.

ويقدم مشروع الملاحظة التركيبية المتعلقة بالنظام الوطني للنزاهة، والذي أعدته ترانسبارانسي المغرب، تحليلا مدعما بحجج لمختلف الأعمدة التي تكون أساس النظام الوطني للنزاهة. ومع ذلك، لا يمكن لهذا التحليل أن يطبق إلا في إطار حقل سياسي واجتماعي مهيكّل، بشكل مسبق، من طرف مجموعة من الفاعلين، إلى جانب موارد وترابطات محددة بدقة. وفضلا عن ذلك، تعتبر الجمعية أن السلطة القضائية بالمغرب هي تابعة بشكل كبير للسلطة السياسية، بسبب العديد من الإكراهات، وخصوصا نقص

ترانسبارانسي المغرب تطلق مشروعها حول الولوج للمعلومة

نظمت ترانسبارانسي المغرب يوم الخميس 25 فبراير 2010 بالرباط، ورشة مخصصة لإطلاق مشروع الولوج للمعلومة، قدمت خلالها ترانسبارانسي المغرب الخلاصات الأساسية للتقرير التركيبي



النظام الوطني للنزاهة:

أداة لتقييم النزاهة والحكمة الجيدة

أنجزت ترانسبارانسي المغرب «دراسة البلد الواحد» في أفق تقديم نظرة موجزة عن النظام الوطني للنزاهة بالمغرب، ومن أجل التوفر على علامات مرشدة تسمح بتقييم وضع الرشوة في بلدنا. وتقدم هذه الدراسة إضاءة أولى للمجالات التي تتطلب تدخلا مستعجلا يحظى بالأولوية، وتوفر القاعدة التي يمكن للفاعلين المنخرطين في هذه العملية انطلاقا منها أن يقيموا المبادرات المتعلقة بمحاربة الرشوة السائدة. وكان هدف هذه الدراسة أيضا هو إنجاز تحليل مدعم بحجج ومشارك للأعمدة التي يركز عليها النظام الوطني للنزاهة.

ما هو النظام الوطني للنزاهة؟

لقد بحثت المجتمعات والجماعات البشرية في كل زمان عن السبل التي تحميها من الرشوة والممارسات القذرة باحترام قواعد أخلاقية مستلهمة من الدين أو من الأخلاق، أو بإقامة أنظمة متطورة إلى هذا الحد أو ذاك، لإدانة ومحاربة هذه الممارسات والنهوض بالنزاهة. وكانت أنظمة النزاهة هذه تقوم بوظيفة نظام تحصيلي تتمثل مهمته في حماية التنظيمات من الإصابة بالأمراض.

أما اليوم، فإن الديمقراطية رهينة بالسير الجيد للمؤسسات، والتي هي قلب كل نظام وطني للنزاهة، بما أن هذه الأنظمة الوطنية للنزاهة تشكل إطارا تحليليا لظواهر الرشوة والتي تفحص الأدوات والأنظمة التي تمكن من الحماية منها.

يتكون النظام الوطني للنزاهة من قطاعات ومؤسسات أساسية (الأعمدة) تساهم في نشر النزاهة والشفافية، وتقديم الحسابات والمعاقبة في كل مجتمع، ويرتكز على قيم أساسية هي النزاهة والمسؤولية والشفافية، والتي

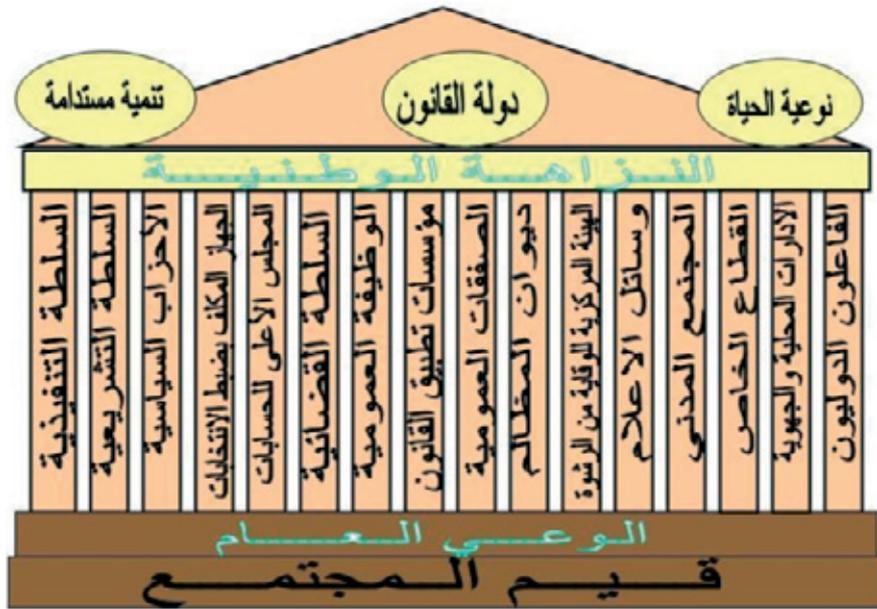
ما بين الحلول الموصى بها داخل نظام منسجم.

لقد تم تقديم أعمدة النزاهة لأول مرة من طرف إبراهيم سوشي من ترانسبارانسي الدولية من طانزانيا. ومنذ ذلك الحين، انتشر استعمال هذه العبارة بشكل موسع في الأدبيات التي تعالج الرشوة، والتي تدل على ضرورة بذل جهود جبارة في جميع أنحاء العالم لبلورة استراتيجيات وطنية للنزاهة.

ويمكن أن نجسد هذا النظام، بصفة عامة بمعبد يوناني يعلوه سطح مستو يمثل نزاهة الأمة، وتدعمه سلسلة من

تعتبر حاسمة لتحقيق حكمة جيدة. وتشكل هذه القيم في كليتها ثلاثية تتكامل عناصرها وتقوي بعضها بعضا.

ولقد استلهم النظام الوطني للنزاهة من الأبحاث التي قامت بها ترانسبارانسي الدولية، باعتبارها تشكل جزءا من المقاربة الشمولية لمحاربة الرشوة. وتمت بلورة هذا المفهوم في السنوات الأخيرة إبان النقاشات التي أجريت داخل ترانسبارانسي الدولية والهادفة إلى تبني مقاربة شمولية سواء على مستوى التحليل أو على مستوى استراتيجيات المقاربة لمحاربة الرشوة. وتم الربط والتنسيق



نظام للشفافية والمسؤولية بهدف مزدوج: الوقاية من الغش يجعل الرشوة «عملية ذات مخاطر كبرى وفوائد صغرى»، ولما تقترب، يتم ردها مباشرة لأن الإفلات من العقاب يتناقض مع النزاهة.

من هذا المنظور، بلورت ترانسبارانسي الدولية مفهوم النظام الوطني للنزاهة من أجل تقييم فعالية المؤسسات المعنية من طرف مجموع النظام المضاد للرشوة والتحكم الأفضل في ظاهرة الرشوة في إطار دراسات البلد الواحد.

يتعلق تدعيم النظام الوطني للنزاهة بالنهوض بالحكامة الجيدة في جميع جوانب المجتمع، ويتميز هذا النظام بالطابع الإيجابي لمقاربة نسقية شاملة للترسانة المضادة للرشوة في البلد المعني، وتمحور النقاش حول التشخيص والحلول حسب مختلف القطاعات، والمرافعة من أجل الإصلاحات القانونية والإدارية والمؤسسية التي يجب القيام بها. ويشكل أيضا قاعدة من أجل بلورة استراتيجية وطنية لمحاربة الرشوة على إثر التعرف على نقائص النظام والفرص من أجل القيام بإصلاحات. وأخيرا، يسمح إنجاز الدراسات المتعلقة بالنظام الوطني للنزاهة بطريقة منتظمة ودورية بقياس التقدم أو التأخر الذي تم تحقيقه حسب البلد موضوع الدراسة.

كما يتطلب إقامة النظام الوطني للنزاهة التعرف على فرص اشتغال كل عمود حسب قواعده وممارساته الأساسية المناسبة له، وذلك من أجل تحفيز الحكومة والمجتمع المدني والممولين على العمل داخل إطار

منسجم لتدعيم المؤسسات وتشجيع التفاعل ما بين مختلف الأعمدة المكونة للنظام الوطني للنزاهة.

المنهجية وقواعد العمل

في العمليات المتعلقة بتحليل وضع الرشوة، تركز مقارنة النظام الوطني للنزاهة على معطيات منهجية أولية وضرورية، وهي المتعلقة بتقديم الإطار المعياري (قوانين، نصوص تنظيمية) والإطار المؤسسي (مؤسسات الدولة التي تتحمل مسؤولية محاربة الرشوة). وللبرلمان والمجتمع المدني مكانهما أيضا ضمن هذه المعطيات الأولية، كما أن تحليل دور هذه المؤسسات في محاربة الرشوة لن يحقق أية نتائج ملموسة وموثوق بها بدون اللجوء إلى التذكير بقواعد وممارسات تسمح باشتغالها الجيد. وتتضمن مصادر المعطيات الخاصة بالدراسات الوطنية للنزاهة التشريع الجاري به العمل، وتقارير المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتغطية الصحفية للقضايا المتعلقة بالرشوة، وتشخيص الرشوة والتحليلات والمنشورات الجامعية والاستجابات مع الخبراء ونقاشات المجموعات.

ولقد تم إنجاز هذه الدراسات انطلاقا من استمارة التوجيهات من طرف منظمات البلد موضوع الدراسة، وتنجز عموما من طرف الفروع الوطنية لترانسبارانسي الدولية، أو من طرف الخبراء الوطنيين المستقلين والمتخصصين في القضايا المتعلقة بالرشوة والحكامة. فهناك سبعة أصناف من التقييم والقضايا المتعلقة بكل صنف هي التي تهيكّل المقاربة المتبناة،

وتستهدف تقديم نظرة موجزة مفصلة عن القدرات الصورية والواقعية لكل عمود من أعمدة النظام الوطني للنزاهة:

1. أدوار المؤسسة/القطاع باعتبارها عمودا للنظام الوطني للنزاهة

- الإطار القانوني/التنظيمي العام الضابط لهذه المؤسسة/لهذا القطاع
- استقلالية المؤسسة/القطاع
- المسؤوليات والأهداف المعلنة أو المستتجة بالنسبة للنهوض بالنزاهة/الشفافية/ضرورة تقديم الحسابات، أو بالنسبة لمحاربة الرشوة في البلد موضوع الدراسة

2. الموارد/البنية

- حجم تركيبة المؤسسة/القطاع
- ميزانية المؤسسة/القطاع
- مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسة/القطاع

3. ضرورة تقديم الحسابات

- روابط التقرير
- صيغ أخرى من المراقبة
- دور الجمهور فيما يتعلق بالتوافق/الإشراف المنتظم

4. آليات النزاهة

- مدونات الأخلاقيات/الالتزام فيما يتعلق بسياسة وممارسات محاربة الرشوة
- التنظيمات المتعلقة بتضارب المصالح
- قيود ما بعد التشغيل

5. الشفافية

- التنظيمات المتعلقة بإفشاء



أي دول للنظام الوطني للنزاهة في مكافحة الرشوة؟

عندما يشتغل النظام الوطني للنزاهة بطريقة سليمة، فإنه يساهم في محاربة الرشوة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الصراع الشامل ضد التعسف في استعمال السلطة، وضد الاختلاسات وضد امتناع القضاء عن تحميله لمسؤولياته بجمع صيغها وأشكالها.

يتطلب تدعيم النظام الوطني للنزاهة النهوض بالحكمة الجيدة في جميع نواحي الحياة داخل المجتمع. ويجسد نظام النزاهة مقارنة عامة للإصلاح، الذي يستهدف التقليل من حجم الرشوة في القطاع العام بفضل إصلاحات إدارية ومساهمة المجتمع المدني (عملية الديمقراطية)، وفي القطاع الخاص وفي وسائل الإعلام. وهكذا، فالإصلاح لا يباشره ويدعمه السياسيون والمالكون لزاماً القرارات في المجال العمومي فقط، ولكن يباشره ويدعمه أعضاء المجتمع المدني.

إن النهوض بالنزاهة لم يأخذ بعين الاعتبار فعلياً باعتباره رافعة لتدعيم الشفافية والحكمة الجيدة إلا مؤخراً. فقد بينت كل الأبحاث أنه إذا لم يتم احتواء الرشوة، فإنها ستتطور وتطعم نفسها. وفي مواجهة تحدي المحافظة على مستوى المعيشة أو تحسينه، لا يمكن لأي بلد أن يسمح للرشوة بإفساد اقتصاده وإضاعة جهوده في التنمية. يختبئ الجبريون وراء الحجة القائلة بأن الرشوة تستعمل «لتشجيع عجلات» اقتصاد بطيء وتسهيل القيام بالعمليات

والملاحظ للمؤسسات والإدارات الأخرى. و تتولى مجالس الحسابات مراقبة المنتخبين والموظفين العموميين واللجوء للقضاء عند الضرورة. وتقوم وسائل الإعلام بالإخبار والتحسيس ويساعدها في ذلك المجتمع المدني الذي يدافع عن مصالح المواطنين الذين انتظموا في جمعيات. أما القطاع الخاص فعليه أن يختار سياسة المنافسة القائمة على مدونات أخلاقية بما في ذلك مجال الصفقات العمومية. وأخيراً يقترح الفاعلون الدوليون على الدول سياسة تحفز تعاقدية على الشفافية، وتعاوناً قانونياً وقضائياً متبادلاً وفعالاً.

إن وظيفة أعمدة النظام الوطني للنزاهة هي التي تسمح بتفاعلها واستقلاليتها. فعلى مختلف هذه الأعمدة أن تتفاعل فيما بينها في أفق تحقيق المراقبة والملاحظة والتكامل. وهكذا يمكن لوسائل الإعلام، مثلاً القيام بتحقيقات حول مواضيع تمس مصالح الأمة، أو السلوكات غير النزاهة لبعض المسؤولين، حيث سيفيد نشر نتائج هذه التحقيقات في تغذية النقاش. ومن جهة أخرى، يمكن للمجتمع المدني تقييم عمل السلطات العمومية و عمل الأعمدة الأخرى والتنديد بالخروقات من كل نوع والتوجه للجمهور من أجل التوعية وتغيير السلوك. كما يقوم البرلمان بمراقبة الجهاز التنفيذي فيما يتعلق خصوصاً بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها، وفيما يتعلق بالميزانية... الخ.

المعلومات، بما في ذلك التصريح بالامتلاكات
(ص) الإجراءات المتعلقة بإنجاز التقارير والمنشورات
(ض) الولوج إلى المساطر/ الوثائق

6. آليات تقديم الشكايات/ التفعيل

(ط) الإجراءات المتعلقة بالتبليغ
(ظ) آليات اتخاذ الإجراءات العقابية في حق من يخرق التنظيمات
(ع) آليات الطعن المتوفرة بالنسبة للجمهور/ للمجتمع المدني

7. العلاقات بالأعمدة الأخرى للنظام الوطني للنزاهة

(غ) النطاق الذي تشكل فيه هذه المؤسسة/ هذا القطاع جزءاً أساسياً من النظام الوطني للنزاهة في البلد موضوع الدراسة

(ف) الأعمدة الأخرى للنظام الوطني للنزاهة التي تتفاعل معها تلك البنية/ ذلك القطاع، وطبيعة هذا التفاعل.

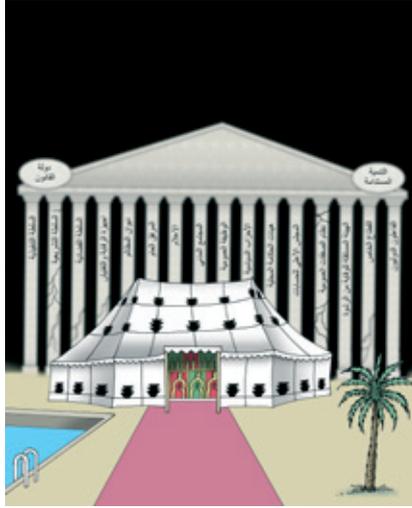
وهكذا يمتلك كل عمود قواعد وممارسته الأساسية الملائمة له. فالجهاز التنفيذي له كمهمة أساسية الحفاظ على ممتلكات الجماعة وتطبيق إستراتيجية منسجمة، بينما تكمن المهمة الأساسية للجهاز التشريعي في تمثيل هذه الجماعة ومراقبة الجهاز التنفيذي. أما الجهاز القضائي، الذي تكمن قوته في استقلالته، فإنه مكلف بالعمل على احترام القانون وحماية حقوق أعضاء الجماعة، بينما يتكلف الوسيط -والذي هو سلطة أخلاقية بامتياز- بتتبع تظلمات وشكايات المواطنين. أما هيئات الوقاية من الرشوة ومحاربتها فتقوم بدور الساهر

تقديم مشروع مبادا

نشأ مشروع مبادا (MABDA) (قياس) مجهودات محاربة الرشوة والمطالبة بإقامة نظام وطني للنزاهة فعال في العالم العربي) من ضرورة تعميق المعرفة بظاهرة الرشوة (قياس، تشخيص، تقييم كفي، ضرورة التوفر على مفاهيم وعلى أدوات للتحليل) في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتميز بانتشار رشوة مزمنة، وتحتل رتبا مقلقة حسب مؤشر إدراك الرشوة.

إن هدف ترانسبارانسي الدولية وترانسبارانسي المغرب من هذا المشروع هو بناء مرافعة إستراتيجية قابلة للتحويل إلى خطة عمل، وإشراك جميع الأطراف المعنية بالخطة وطنيا وجهويا. ولقد عرفت هذه الخطوة طريقها إلى الواقع عبر مفهوم النظام الوطني للنزاهة، وعبر إطلاق دراسات البلد الواحد بمشاركة عدة فروع وطنية لترانسبارانسي الدولية. وترتكز على تقييم نوعية المؤسسات المعنية بالنظام المضاد للرشوة.

ولقد أنجز التقييم على المستوى النظري (القوانين، النصوص التنظيمية، الخ...) وعلى المستوى العملي (النطاق الذي يشغل فيه النظام الوطني للنزاهة) وذلك في أفق تقديم خلاصة عامة للنظام الوطني للنزاهة في البلدان العربية، وملاحظة النقاط المشتركة، وتقديم قاعدة مقارنة داخل مجموعة معينة لاستخلاص دروس وعبر للعمل في المنطقة، ووضع علامات مرشدة تسمح بفهم الظاهرة وخصوصياتها وقياس التطورات المستقبلية في هذه البلدان. ويجب أن تقدم خلاصات هذه الدراسات على شكل توصيات حتى يتم بناء خطة إستراتيجية للمرافعة تستهدف تدعيم النظام الوطني للنزاهة، وإقامة شراكات وأعمال مشتركة لتحسيس المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام لتطوير النظام الوطني للنزاهة وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وملاءمة القوانين والإجراءات الوطنية مع الالتزامات الدولية.



DR

اختلال توازن السلطات وضعف الأعمدة الأخرى

حسب التقرير الأخير لمؤشر إدراك الرشوة الذي نشر في دجنبر 2009 من طرف ترانسبارانسي الدولية، يحتل المغرب الرتبة 89 من بين 180 بلدا، فاقتدا بذلك 44 مرتبة في ظرف 10 سنوات، وهو ما يؤكد مرة أخرى الطابع الشمولي للرشوة بالمغرب. هذه الرشوة المزمنة تنحو نحو التفاهم مع ارتفاع المستوى العام للخدمات العمومية، ومع كون الخطر الذي يتعرض له مختلف المتنافسين إبان قيامهم بهذه المعاملات ضعيف، بل منعدم الوجود، بسبب استمرارية الإفلات من العقاب. هذه الرشوة تجدد في القطاع العام مرتعا خصبا بسبب الحكامة السيئة وغياب آلية المراقبة الفعالة، أو بكل بساطة



AIC Press

الاقتصادية، بينما في الحقيقة تزيد الرشوة من كلفة المنتجات والخدمات، وتشجع الاستثمارات غير المنتجة وتقود إلى انخفاض جودة البنيات التحتية.

إن تحسين النزاهة الوطنية والتخفيض من مستويات الرشوة يقتضيان تدعيم مختلف الأعمدة المكونة لصرح النظام الوطني للنزاهة، وكذا توضيح العلاقات المتداخلة فيما بينها، وهو ما سيسمح بتجنب إلحاق الضرر بالجهود الهادفة إلى النهوض بتنمية مستدامة وعادلة.

إن القيام بمقاربة تقييمية للنظام الوطني للنزاهة، ولكل عمود على حدة، أمر يفرض ذاته. ويبدو أن كل الأعمدة التي تتهم في أغلب الأحيان أنها مصدر جميع الشرور، هي بدون شك التي توجد في علاقة مع الإدارة بصفة عامة، وبالخصوص الوظيفة العمومية، والقطاع العام، وهيئات تطبيق القانون، ونظام إبرام الصفقات العمومية، والإدارات الجهوية والمحلية. ويوجد القضاء في موقع يجعله إحدى الحلقات الأضعف لهذا النظام. إن صرح النظام الوطني للنزاهة لا يمكنه أن يصمد واقفا مع وجود قطاع عام ينخره الفساد، ونظام قضائي غير قار. ويجب تسجيل هذه الاختلالات والتصريح بها بل وإصلاحها عبر تعويضها بأعمدة أخرى، مثل الهيئة العليا لتدقيق الحسابات والوسيط والهيئات العمومية لمحاربة الرشوة وخصوصا وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

المالية والتأكد من سلامة عمليات المداخيل والنفقات الخاصة بالهيئات الخاضعة للمراقبة طبقاً للقانون وتقييم التدبير، ويصدر عند الضرورة عقوبات في حالة عدم احترام القواعد المنظمة لسيير تلك العمليات. ويعين رئيس المجلس الأعلى للحسابات ويعزل من طرف الملك. وتظل هذه المؤسسة التي دعمت اختصاصاتها منذ إقرارها في دستور 1996 (مضاعفة المهام، نشر التقارير في الصحافة...) مع ذلك بدون فعالية بسبب ضعف الإمكانيات البشرية والمالية المخصصة لها وبسبب عدم فعالية المتابعات والعقوبات.

يختلف ديوان المظالم، الذي تأسس سنة 2004، عن مؤسسة «محامي الشعب» لكون الوالي لم يتم انتخابه من طرف البرلمان، ولا يمكنه فرض غرامات على السلطات أو الموظفين



AIC Press

الذين لا يجيبون على طلبات الاستفسار أو طلبات تقديم المعلومات. إضافة إلى ذلك، فالظهير المنشئ لهذه المؤسسة لا ينص على حصانة أو عدم جواز انتخاب الوسيط. فهذه المؤسسة كلفت من طرف الملك بمهمتين أساسيتين وهما: فحص تظلمات وشكايات المواطنين الذين استنفذوا جميع طرق الطعن، والتحقيق في الطلبات المتعلقة بالنزاعات ما بين الإدارة والأشخاص الذاتيين والاعتباريين الخاضعين للقانون

على الميزانية أو التصويت على قانون التصفية، وسلطته المتعلقة بالمصادقة على المعاهدات الدولية التي تحمل الدولة أعباء مالية تظل رمزية. كما أن القانون ليس موضوع تقييم من طرف البرلمان ويظل تنفيذه رهين سلطة الحكومة. ولا يتمتع البرلمان بالإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة للتعاطي مع الإدارة على قدم المساواة، كما لا يمكنه مراقبة عمل الحكومة بسهولة عبر وضع ملتصق رقابة أو تشكيل لجنة تقصي الحقائق بسبب تعقد المساطر.

أما القضاء الذي يصفه الدستور بـ«هيئة» وليس بـ«سلطة مستقلة» فهو تابع للسلطة السياسية. وتجد هذه التبعية مصدرها في اعتبارات تنظيمية وبنوية. إن الملك هو الذي يعين القضاة انطلاقاً من اقتراح صادر عن المجلس الأعلى للقضاء. وتسهر هذه المؤسسة الدستورية، تحت رئاسة الملك، على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، فيما يخص ترقيتهم والقواعد المتعلقة بتأديبهم. وفضلاً عن ذلك، يعاني القضاء من نقص فظيع في الإمكانيات المادية والبشرية (الموظفون الإداريون غير أكفاء، عدد القضاة غير كاف، غياب التكوين المستمر، صعوبة الولوج للمعلومة بما في ذلك الاجتهاد القضائي... إلخ).

يكلف المجلس الأعلى للحسابات بضمان المراقبة العليا لتنفيذ قوانين



AIC Press



AIC Press

بسبب عدم تطبيق القوانين السارية المفعول. من خلال هذا المنظور، أي ارتباط يمكن أن يكون ما بين إقامة النظام الوطني للنزاهة ومحاربة الرشوة بالمغرب؟

تسيطر الملكية على الصرح السياسي المغربي وتعالى على جميع السلط الأخرى. فالملك يعين الوزير الأول، ويعين أعضاء الحكومة الآخرين باقتراح من الوزير الأول، وينهي أيضاً مهامهم، ويرأس مجلس الوزراء، ويعلن حالة الطوارئ، ويحل الغرفتين، ويوقع ويصادق على المعاهدات، وتمنحه المادة 19 من الدستور وضعاً استثنائياً. كما أن أفعاله لا تخضع لأية مراقبة قضائية أو غيرها، وهو ما يمكنه من اتخاذ القرارات بشكل سيادي في ميادين تدخل في نطاق اختصاص البرلمان أو الحكومة. كما أن كل الفاعلين السياسيين مسؤولون أمام الملك. وتظل حالة العديد من أعمدة النظام الوطني للنزاهة رهينة به وبشكل قوي، بينما تتأثر أعمدة أخرى بشكل أو بآخر بتأثيره ونفوذه.

أما الحكومة فهي مسؤولة بشكل صريح أمام البرلمان وأمام الملك، لكن الإمكانيات التي تتمتع بها الغرفتان لممارسة سلطتهما في المراقبة والتشريع تظل محدودة. فالمجال التشريعي مؤطر بشكل دقيق دستورياً، وتدخل البرلمان في المجال المالي جد محدود سواء فيما يخص التصويت

تقرير عن النظام الوطني للنزاهة: خلاصة

السلطة التنفيذية، والبرلمان، والقضاء، والجهاز المكلف بضبط الانتخابات، والوظيفة العمومية، ومؤسسات تطبيق القانون

إذا كانت السلطة التنفيذية برأسين، أي حكومة (على رأسها وزير أول) ورئيس دولة، فإن حقيقة السلطة تعود للملك الذي لا يعد فقط رئيس الحكومة، وإنما هو أيضا الرئيس الأعلى للنظام. وبهذه الصفة، فهو يوطر، في نفس الوقت، البرلمان والسلطة القضائية. وبالفعل، إذا كان البرلمان يملك بعض الاختصاصات، فإن الإمكانات التي تتوفر عليها السلطة التنفيذية تجاهه تجعل منه عاجزا عن القيام بمهامه التشريعية والمراقبة السياسية. بل حتى الهيئة المكلفة بالتحقق من شرعية الانتخابات التشريعية، أي المجلس الدستوري، لا تتوفر على نظام يمكنها من التمتع بضمانات من شأنها تأمين استقلاليتها تجاه السلطة الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتدخل هذا المجلس إبان الحملة الانتخابية، ولكن فقط بعد إعلان النتائج الانتخابية، أما بالنسبة للقضاء، فإن الدستور لا يعترف بها كسلطة، وإنما كمجرد هيئة، أي مصلحة إدارية للدولة، وهو ما يخول للملك رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، ويخول لوزير العدل منصب نائب الرئيس. ومع ذلك فإن هذه الهيئة مكلفة دستوريا بالسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يخص ترقيةهم و تأديهم. كما أن اختصاصات السلطة التنفيذية (تعيينات، تقديلات، عقوبات...) تجعل القضاة تابعين وتجردهم من الكثير من الضمانات المنصوص عليها قانونيا.

كما لا تتوفر مؤسسات تطبيق القانون، أي رجال السلطة (العمال، رؤساء الدوائر، الباشاوات، القياد)، والشرطة القضائية والنيابة العامة، التي تخضع للسلطة التنفيذية على نظام يكافؤ تكافؤ الفرص في ترقيةها وعلى مسطرة لتوفير حماية الفعالة للمواطنين. ولا يتمتع الموظفون المكلفون بتطبيق السياسة الإدارية للحكومة، بتكافؤ الفرص في تبوأ الوظائف السامية والتي يكون التعيين فيها مباشرا من طرف الملك. فضلا عن ذلك، فإن غياب شفافية كافية في العلاقات ما بين الإدارة والمرووسين تجعل المواطنين يعانون من صعوبات في الحصول على خدمات في ظل احترام القانون، ويشجع التجاوزات والتعاطي للرشوة. ذ.عمر بندورو



تظل، وإلى حد بعيد، رهينة تعاون مصالح الوزير الأول والمؤسسات الوزارية الأخرى.

وفيما يتعلق بالصفقات العمومية، يجب أن نسجل بالرغم من إجراء إصلاحيين للنصوص المتعلقة بهذا الموضوع فإن الوضعية لم تتحسن، وظل أثر هذه التعديلات محدودا. وبالرغم من أهمية المقتنيات العمومية والرهانات المترتبة عنها، فإن شفافية الطلبات العمومية غير مضمونة، وهو الأمر الذي له أثر سلبي على مصداقية المؤسسات وعلى التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

فنحن إذن أمام مجموعة من الأعمدة الضعيفة والتابعة لعمود السلطة التنفيذية التي تجسدها الملكية. ولذلك فإن توازن السلطات يضحى به لصالح الملكية وهو ما يؤثر وبقوة على انسجام وتوازن النظام الوطني للنزاهة.

القضاء

يشكل القضاء إحدى الأعمدة الأكثر هشاشة للنظام الوطني للنزاهة بالمغرب، وهو ما تمت معانيته سابقا قبل أن تثيره دراسة ترانسبارانسي المغرب المتعلقة بالبلد الواحد. فهذه الهشاشة، التي تمت إدانتها في أغلب الأحيان من طرف المراقبين والصحافة الوطنية تجد أسبابها في عوامل قانونية وتنظيمية. كما تتفق العديد من الدراسات والتقارير

الخاص. كما أن مسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية الأخرى مطالبون بمنح دعمهم لوالي المظالم أو لمندوبيه، وذلك بمطالبة الموظفين والأعوان وهيئات المراقبة التي تقوم بمهامها تحت سلطتهم أن يسهلوا مهمته. ويشير التقرير الذي نشرته المؤسسة سنة 2007 أن ما يقرب من 43 في المائة من الإدارات التي وجهت لها الشكايات الواردة على ديوان المظالم لم تجب عن الطلبات التي وجهها لها بهذا الخصوص. ويلاحظ التقرير المنجز عن النظام الوطني للنزاهة بالمغرب «أن دراسة أجريت تسمح، مع ذلك، بملاحظة وقوع تحسن في نسبة المطالب الملباة لتصل إلى 34 في المائة بالنسبة للفترة ما بين 2006-2007». ولقد عالج ديوان المظالم 16.000 شكاية/تظلم بعد مرور سنتين على وجوده، ولقد بت في 30 في المائة من الحالات التي تدخل في نطاق اختصاصاته. ويوضح التقرير الموالي (لسنتي 2006 - 2007) من جهته أن ديوان المظالم سجل 6.971 شكاية (4526 شكاية سنة 2006 و 2445 شكاية سنة 2007) أكثر من نصفها ذات طبيعة إدارية.

تم إنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في غشت 2008، على إثر مصادقة المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي تتكون من جمع عام ولجنة تنفيذية وكتابة عامة، ويعين رئيسها من طرف الوزير الأول.

ومع ذلك، تعتبر هذه الهيئة مؤسسة استشارية فقط، ولا تتمتع بأية سلطة لإجراء التحقيقات ولا المتابعات القضائية. ولكي تنجح في أداء مهمتها،

على دعمه. وبفضل معرفة منظمات المجتمع المدني للواقع والخصوصيات المحلية، فإنها تملك القدرة على المتابعة والاكتشاف وإدانة الممارسات المرتشية، والتمهيد لتغيير المواقف. وهناك العديد من الأمثلة المستمدة من التجارب المعاشة، في هذا السياق، في بلدان لها نفس مستوى نمو المغرب.

في المغرب، تعتبر بعض الجمعيات الحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان) وترانسبارانسي المغرب من الجمعيات النشيطة وتلعب دورا هاما في محاربة الرشوة. وفي إطار سلسلة الورشات التقييمية «للنظام الوطني للنزاهة» التي نظمتها ترانسبارانسي المغرب سنة 2009، خصصت هذه الأخيرة ورشة لنقاش حول دور المجتمع المدني في تدعيم النظام الوطني للنزاهة والتي حضرها بعض فاعلي المجتمع المدني. وإبان هذا اللقاء/النقاش، أشار أحد المتدخلين إلى أن نجاح التجربة الجموعية لا يتعلق فقط بالبلدان المتقدمة، ولكنه يخص أيضا بعض البلدان السائرة في طريق النمو. وذكر بهذا الخصوص مثال لبنان، حيث تقوم الجمعيات بتحقيقات وأبحاث تطعم البرنامج التلفزيوني «الفساد» الذي يبث كل جمعة على القناة اللبنانية «نيو ت ف»، والذي تعالج فيه عدة قضايا مرتبطة بالرشوة بحضور فاعلين جمعويين. وهناك تجربة ناجحة أخرى وهي تجربة الكامرون حيث تمكنت شبكة تسمى «دينامية مواطنة» من القيام بمتابعة فعلية للنفقات العمومية في ثلاث عمالات.

في التشريع الحالي، تتشكل الجمعيات بحرية، ولا يستوجب

وذلك بإطلاقها لورش إصلاحية كبير يهدف إلى تأهيله وبسبب أهمية هذا القطاع/ العمود، ستخصص «أخبار ترانسبارانسي» عددا مقبلا حول موضوع إصلاح القضاء.

المجتمع المدني ووسائل الإعلام

يشكل المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من النظام الوطني للنزاهة. وتسمح ديناميكته من تقديم معلومات حول



DR

مساهمة مواطني بلد معين في العملية الديمقراطية وتقديم معلومات إضافية حول تدبير الشأن العام. ويوجد ضمن المجتمع المدني خبراء ومتطوعون إضافة إلى شبكات وتكتلات ضرورية للضغط على السياسات الحكومية والتأثير عليها لتحقيق المصلحة العامة، بما في ذلك محاربة الرشوة.

ويقوم المجتمع المدني بدور إخبار وتعليم الجمهور. فإذا لم يشارك الجمهور في كل عملية لمحاربة الرشوة، فإن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه لن تلاقى النجاح. لذا فمن الضروري القيام بعمل تحسيسي على جميع مستويات المجتمع حتى يمكن أن يكون هناك أمل في تغيير موقف الجمهور والحصول

على اختلالات القضاء المغربي. في هذا الإطار، نقرأ في تقرير النظام الوطني للنزاهة بالمغرب ما يلي: «النقص في الإمكانات المادية، والنقص في تكوين الموظفين الإداريين للمحاكم، والنقص في عدد القضاة، والنقص في التكوين المستمر للقضاة، والمشاكل الناتجة عن مسطرة تعيين القضاة، والتي وضعت تحت مراقبة وزير العدل، والمشاكل التي تعرفها محاكم المقاطعات لكون انتخاب الحكام في البوادي يتم بدون ضرورة توفرهم على تكوين علمي، وإجراء بعض المحاكمات التي لا تحترم معايير الإنصاف (خصوصا في المحاكمات ذات الطابع السياسي، أو المحاكمات المتعلقة بحرية الصحافة)، والوضع المتنازع حوله للمجلس الأعلى للقضاء، وشروط ترقية القضاة، والمشاكل المرتبطة بالنصوص المنظمة للقضاء بالمغرب، والقوانين المتعلقة بالمسطرة المدنية والمسطرة الجنائية...».

ويظل العمل من أجل استقلال حقيقي للقضاة عن السلطة السياسية أحد التحديات الكبرى التي ينبغي رفعها من أجل تدعيم الديمقراطية ودولة القانون.

إضافة إلى ذلك، يظل هذا القطاع من بين القطاعات التي تعتبر فيها الرشوة مزممة في تصور المواطنين وذلك حسب التحقيقات التي أنجزتها ترانسبارانسي المغرب. ومن بين الخلاصات الأساسية لهذه التحقيقات: يعتبر الإفلات من العقاب، والجشع، وضعف الأجور، وتمييع ظاهرة الرشوة، والنقص في الشفافية وتعارض الأحكام مصدرا للرشوة المتفاقمة في هذا القطاع. لقد تبنت الدولة مؤخرا سياسة لإصلاح قطاع العدل،

تقرير عن النظام الوطني للنزاهة: خلاصة الأعمدة (تابع).

الأحزاب السياسية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والإدارات الجهوية والمحلية



إن محاربة الرشوة في المغرب هي نتيجة التزامات ومبادرات متنوعة قام بها العديد من الفاعلين المحليين والدوليين.

تلعب الأحزاب السياسية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والإدارات الجهوية والمحلية بدور مهم في النضال من أجل الشفافية. ومع ذلك، فأعمدة النظام الوطني للنزاهة تعمل في محيط صعب.

كما أن التشريع المنظم لهذه الأعمدة يحد من هامش تحركها، ويعاني من بعض النقائص، حيث تؤول النصوص بطريقة سلطوية، ويوجد فارق كبير ما بين القانون الذي يوطر هذه الأعمدة والممارسة.

ولقد جعل نظام التمويل الحالي محاربة الرشوة من طرف هذه الأعمدة أمراً أكثر صعوبة. ولم يكتسب دعم الدولة للأحزاب السياسية ومختلف الإجراءات المتعلقة بالتمويل السياسي الفعالية المرجوة. إن الهبات التي تمنحها الدولة لوسائل الإعلام والإعانات التي تمنحها لبعض الجمعيات تعثرها العديد من النقائص. فالأموال غير خاضعة لتقنين واضح، وتوزيعها بعيد عن الشفافية. كما يطرح التمويل الخاص بدوره العديد من المشاكل.

وعلى المستوى الخارجي، تخضع أعمدة النظام الوطني للنزاهة لآليات رقابة متنوعة (إدارية، قضائية، محاسبية). وعلى المستوى الداخلي، توجد آليات للنزاهة حسب طبيعة كل عمود. ومع ذلك، وبالرغم من أنواع الرقابة تلك، تتعرض مختلف أعمدة النظام الوطني للنزاهة لعدة إدانات بسبب غياب الشفافية أو تضارب المصالح أو اختلاس الأموال.

لا يمكن لدراسة النظام الوطني للنزاهة أن تقف عند حدود الفاعلين الداخليين فقط، لأن محاربة الرشوة ليست قاصرة عليهم. فبالنسبة لوكالات التنمية متعددة الأبعاد وثنائية الأبعاد، والممولين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فإن الرشوة هي عائق أمام التنمية، بل أصبحت محاربة الرشوة أحد المواضيع الأساسية لأجندات الحكامة الجيدة على مستوى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن غياب التنسيق ما بين هؤلاء الفاعلين الدوليين وإمكانيات التمويل تؤثر سلباً على فعاليتهم وتقلص بشكل كبير من قدرتهم على الضغط. ولقد تم إطلاق برامج و تفعيلها لأنها تجذب موارد مالية خارجية وليس لأنها ذات أولوية بالنسبة للبلد.

وتتجه التوصيات المقدمة في اتجاه إصلاح عميق لكل عمود من أعمدة النظام الوطني للنزاهة. ذ. محمد مدني

وسائل الإعلام والفاعلين الدوليين. كما أن دور الفاعلين الدوليين، مع ذلك، هو دور مهم جداً فيما يخص تدعيم المجتمع المدني في حدود أن التأطير والتمويل المقدمين ينيان فعالية الجمعيات ويقويان استقلالها وقدرتها على المبادرة والضغط.

كما تلعب وسائل الإعلام، من جهتها، دوراً مهماً وتكميلياً لدور المجتمع المدني فيما يخص التحسيس وإخبار الجمهور، والبحث والكشف عن عمليات الرشوة وإدانتها. لكن هذه العمود لا يمكن أن يقف مستقيماً ويدعم مجموع صرح النظام الوطني للنزاهة إذا لم تتمتع الصحافة بحرية التعبير وإذا لم يضمن لها الولوج الحر للمعلومة.

إن حرية الصحافة مهمة أيضاً مثل أهمية واستقلالية القضاء في محاربة الرشوة. هذه الاستقلالية يجب أن تتجلى تجاه الأوساط السياسية والأوساط الاقتصادية. كما أن درجة استقلالية وسائل الإعلام تناظر قدرتها على ممارسة دور الفاعل الاجتماعي لمراقبة سلوك المؤسسات والشخصيات العمومية. ومن المفترض أن تراقب وسائل الإعلام عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، حتى تتأكد من أنها لا تقترب الارتشاء. فعبر الأحكام المسؤولة للناشرين والصحفيين تتطور حرية الصحافة. هذه الثقافة هي ضمانة لتمكين الصحافة من العمل باعتبارها

تأسيسها إلا تصريحاً بسيطاً. لكن الحصول على الوصل يمكن أن يصبح سلاحاً رهيباً في يد السلطات التي لازالت تؤجل أو ترفض تسليم وصل التصريح لإنشاء الجمعيات تحت مختلف التبريرات المرتبطة بالخصوص بالأمن العام، واحترام الوحدة الترابية أو أيضاً محاربة الإرهاب. ونفس الشيء ينطبق على الاعتراف بصفة المنفعة العمومية. فبينما تعتبر الجمعيات الاعتراف بصفة المنفعة العمومية حقاً يجب أن تستفيد منه منظمات المجتمع المدني التي يشهد لها بالجدية ويعود عملها بالفائدة على أرض الواقع، ترى السلطات أن هذا الاعتراف بصفة المنفعة العمومية هو بمثابة «امتياز تمنحه للجمعيات».

ولكي يتمكن المجتمع المدني من مواجهة مشاكل الرشوة، عليه أن يعتمد في البداية على تجارب الباحثين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأن يتمتع في النهاية بدعم الجمهور. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يتحرر المجتمع المدني من هيمنة السلطة وأن يكون مستقلاً عنها، وأن يتمتع بموارد كافية ومن دعم في أوساط القطاع الخاص ومن دعم الجمهور. كما تعتبر مساهمة والتزام المجتمع المدني في كل إصلاح يمس مباشرة الجمهور عبر فتح نقاشات على المستوى الوطني أمراً ضرورياً بغية تحقيق تبنى الجمهور للإصلاح وتدعيم القيم التي ينادي بها هذا الإصلاح. وفي الأخير، يجب أن ينجح المجتمع المدني في التمتع باعتباره مكوناً أساسياً للنظام الوطني للنزاهة في هذا البلد، والتفاعل مع الأعمدة الأخرى بطريقة فعالة وخصوصاً مع

من أجل نظام وطني فعال للنزاهة

يتضمن النظام الوطني للنزاهة عددا من العناصر المعتمدة بمثابة أعمدة يمكنه الارتكاز عليها. وإذا أخذ كل عمود على حدة، فلن يكون له إلا أثر محدود على محاربة الرشوة. كما أن مدونات الأخلاقيات أو التنظيمات الجديدة من أجل منح الصفقات العمومية، مثلا، لن يكون لها أي تأثير إلا إذا أعدت وطبقت من طرف هيئات أو مؤسسات مستقلة. فالوسيط والمؤسسات العليا لتدقيق الحسابات وهيئات محاربة الرشوة هي نماذج لهيئات "المراقبة" التي بإمكانها القيام بهذه المهام. كما أن الاستراتيجيات المضادة للرشوة تتعلق بالدعم النشط ويقظة المجتمع المدني ووسائل الإعلام، الذين يجب عليهم إطلاع الجمهور على النتائج الوخيمة للرشوة وحق المواطنين في مطالبة الموظفين بسلوك أخلاقي.

بالرغم من أنه ليس من الضروري أن يتم تأسيس هذه العناصر وتقويتها في نفس الوقت، فإن طريقة تكوين وتدبير النظام الوطني للنزاهة تحدد نجاح أو فشل مجهودات الإصلاح. فمن المهم جدا أن يقوم كل بلد بتحديد العناصر الأكثر إستراتيجية بالنسبة للإصلاح التي تمكن من رفع نسبة حظوظ التغيير الإيجابي للنظام الوطني للنزاهة إلى جانب تقوية العناصر التي تعتبر أقل أهمية، والتي، إن ظلت بدون مراقبة بإمكانها إفشال الإصلاح، إضافة إلى ذلك، يمكن لبعض النجاحات الهامة أن تظهر للجمهور أن المسؤولين والنواب يحاربون الرشوة بجدية.

وفي سياق آخر، أشار متدخل آخر إلى أن الصحافة المغربية رهينة السلطة الاقتصادية وأنها تحولت إلى "صحافة رأسمالية" تخضع لضرورات المنافسة في سوق أصبحت موضوع نزاع شديد، وهو ما ينتج عنه صراع ما بين هيئة التحرير والمقاولة. وتأسف المتدخلون على فشل الصحافة المغربية في إدخال تغييرات بنوية في بعض المؤسسات الغارقة في الرشوة، بالرغم من الصخب الإعلامي الذي صاحب هذه الفضائح (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التعاضدية العامة، القرض العقاري والسياحي إلخ...)، وقلل أحد المتدخلين من حدة هذا الفشل المعين، ففي اعتقاده مكن الاتجاه الجديد من "الصحافيين المواطنين" الذين يستعملون الإمكانيات الجديدة التي يتيحها الأترنيت لإدانة الرشوة (المدونات، يوتوب... إلخ)، مع الاحتفاظ بسرية الهوية في أغلب الأحيان، من عولمة قضايا الرشوة بالمغرب.

وبصفة عامة، وبالرغم من غياب قانون حول الحق في الولوج للمعلومة، وانعدام احترام أخلاقيات المهنة من طرف بعض الصحافيين، وضعف الوسائل المادية والمالية وانعدام صحافة متخصصة في التحقيقات مع بعض الاستثناءات، فلقد اتضح أن وسائل الإعلام الخاصة بالمغرب أكثر نشاطا من وسائل الإعلام العمومية وذلك فيما يخص نقل وقائع أكيدة لممارسة الرشوة إلى الجمهور.

هيئة مراقبة للفاعلين الاجتماعيين. ومع ذلك، وإلى حدود اليوم أيضا، تقوم العديد من البلدان بممارسة الرقابة على الصحافة وتنص في ترساتها القانونية على عقوبات سالبة للحرية ضد الصحافيين بسبب ممارستهم لمهامهم، كما هو الحال في المغرب. لذا يجب أن يكون عمود القضاء ضمانة لحرية الصحافة، هو ما يفترض، بطبيعة الحال، وجود نظام قانوني مستقل عن كل تأثير سياسي أو غيره.

إبان ورشة النقاش المخصصة لدور وسائل الإعلام في النظام الوطني للنزاهة، أكد المشاركون، الذين كانوا في معظمهم صحافيين، على أهمية وسائل الإعلام في تدعيم هذا الصرح. وشدد معظم المتدخلين على قوة تدخل الأوساط السياسية في عمل الصحافة المغربية وكذا المضاعفة المقلقة للمحاكمات والعقوبات (غرامات كبيرة، منع من ممارسة المهنة، إغلاق المقرات إلخ...) ضد الصحافيين والمنابر الصحافية. وأجمع المتدخلون على إدانة اختلالات التشريع الحالي التي تتمثل في غياب الحق في الولوج للمعلومة، والحق في سرية المصادر وحماية الصحافيين أنفسهم الذين يتعرضون للعنف وللمعاملات السيئة إبان ممارستهم اليومية لعملهم (تغطية التظاهرات...). كما أدان الحضور تردد السلطات، وخصوصا هيئات التقنين في منح الرخص لإنشاء قنوات تلفزيونية جديدة من طرف الفاعلين الخواص، حيث يبين موقف من هذا القبيل مرة أخرى السيطرة التامة للأوساط العليا على هذا القطاع وتدخلها في عمل هيئة يفترض أن تكون مستقلة.

المراجع والمصادر

1. جرائد ومجلات

الشروق، أخبار اليوم، الخبر، العلم، البيان، المشعل، الوطن الآن، العدالة والتنمية، الأحداث المغربية، الأيام، الاتحاد الاشتراكي، الجريدة الأولى، الحياة، المغربية، المساء، المنعطف، المنتخب، الأسبوع الصحافي، الأسبوعية الجديدة، القبس، النهار المغربية، الرأي، أصداء، الصباح، الصباحية، الصحراء المغربية، التجديد، أوفيت، أوجوردوي لوماروك، بيان اليوم، شالانج إيدو، إيكونومي إي أنتروبريز، فينانس نيوز إيدو، لايرانت، لاغازيت دي ماروك، لافي إيكونوميك، ليكونوميست، ليكونوميست ماغازين، ليكسبريس، لوجورنال إيدومادير، لوماتان دي ماغريب إي دي ساحارا، لوموند، لوربورتر، لوسوار إيكو، لي زيكو، لبيراسيون، لوبسيفاتور، لوبينيون، ماناجر بوبليك، ماروك إيدو، نيشان، بيرسيبيكتيف دي ماغريب، بروبليم إيكونوميك، رسالة الأمة، تل كل.

2. وكالات الأنباء

وكالة المغرب العربي للأنباء، وكالة فرنسا للأنباء، وكالة رويتر، بانابريس.

3. تقارير ودراسات

– دراسة حول النظام الوطني للنزاهة، المغرب 2009، ترانسبارانسي المغرب و ترانسبارانسي الدولية
– دور النظام الوطني للنزاهة في محاربة الرشوة، معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، بيتر لانغسيث، ريك ستابينهورست وجيريمي بوب
– النظام الوطني للنزاهة، دراسة البلد الواحد، الكامرون 2007، ترانسبارانسي الدولية
– النظام الوطني للنزاهة، دليل التقييم، ترانسبارانسي الدولية، 2005
– النظام الوطني للنزاهة، دراسة البلد الواحد، كندا 2001.

أخبار ترانسبارانسي

نشرة مرصد الرشوة وتنمية الشفافية بالمغرب

لجنة المتابعة : عز الدين أقصي، سيون أسيدون، أحمد برونوسي، رشيد الفيلاي المكناسي، عبد العزيز مسعودي، عبد اللطيف نكادي، بشير راشدي –
مدير المرصد : محمد علي لحلو، رئيس (ة) التحرير، ميشيل زيراري –
التحرير العربي : محمد الهاللي –
التوثيق : نجوى حري، حسنية العرودي، أسماء صبور –
التواصل : دنيا نجاتي –
ماكيظ و تصفيف : سكريتيرا إيديسيون –
السحب : أدامس كرافيك – الرباط.

رقم الإيداع القانوني: 2009PE0117

ردمد الدورية: 0440-2028

أخبار ترانسبارانسي هي نشرة داخلية، تصدرها جمعية ترانسبارانسي المغرب ويعدها مرصد الرشوة، بدعم من سفارة هولندا بالمغرب

س: تعتبر الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في الدراسة التي أنجزتها ترانسبارانسي المغرب بمثابة عمود مستقل بذاته من أعمدة النظام الوطني للنزاهة. هل تعتقدون أنه بالرغم من وظيفتها الاستشارية، يمكن اعتبارها كعمود تدعم محاربة الرشوة بنفس أهمية ومكانة إحدى السلطات الثلاث أو المجلس الأعلى للحسابات؟

ج: في البداية، يجب أن أذكر أنه في الأدبيات التي تعالج ظاهرة الرشوة، غالبا ما يرمز للنظام الوطني للنزاهة بمعد يرتكز على مجموعة من الأعمدة المؤسساتية: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، مؤسسات الرقابة، الوسيط، هيئات محاربة الرشوة، وسائل الإعلام، فاعلو المجتمع المدني، القطاع الخاص...

– هذه الأعمدة متداخلة فيما بينها، لكن أهمية كل عمود تختلف من مجتمع لآخر، ولهذا السبب، يجب وباستمرار السهر على مدى صلايتها لضمان سلامة مجموع معهد النزاهة الوطنية.

– يمكن للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة أن تعتبر، وبشكل سليم، كمكون أساسي للعمود الذي يضم هيئات السهر والمراقبة، أي ديوان المظالم، المجلس الأعلى للحسابات، مجلس المنافسة، وحدة معالجة المعلومات المالية...

إنها تركيبة تكمل بعضها بعضا، والتي بإمكانها تدعيم تماسك مختلف تلك العناصر.

س: تسترعى مسألة استقلالية الهيئة في أغلب الأحيان الاهتمام انطلاقا من مستويين الاختصاصات والاستقلالية. ولقد اعتبرت دراسة ترانسبارانسي المغرب حول النظام الوطني للنزاهة أن الهيئة تتمتع بهامش للعمل بسبب تركيبة جمعها العام، مضيفا أن الممارسة هي التي بإمكانها أن تبين إلى أي حد يمكنها ضمان استقلاليته عن السلطة التنفيذية. هل تعتقدون أن الإطار القانوني للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة يتلاءم مع طبيعة

س: هل تكتسي الدراسة التي أنجزتها ترانسبارانسي المغرب حول النظام الوطني للنزاهة أهمية ما بالنسبة للهيئة؟ وما هي التوصيات التي يمكنكم تقديمها ل يتم التعاون ما بين ترانسبارانسي المغرب والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بهذا الصدد؟

ج: تكتسي الدراسة التي أنجزتها ترانسبارانسي المغرب حول النظام الوطني للنزاهة أهمية أكيدة للهيئة خصوصا وأنها ترتكز على مفهوم يقدم، منذ الآن، مرجعا تحليليا وإطارا للعمل.

وبالفعل، فالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وبما أنها محول لها حسب النص المؤسس لها بإرساء اقتراحاتها و توصياتها بخصوص الوقاية من الرشوة، على تحليل موضوعي لأسباب ونتائج وتظاهرات ظاهرة الرشوة، وكذا على تقييم السياسات المتبعة في محاربة الرشوة، لا يمكنها إلا أن تستفيد من خلاصات الأبحاث المنجزة من طرف ترانسبارانسي الدولية، سواء فيما يتعلق بملازمة ظاهرة الرشوة أو تقييم النزاهة.

وباستثناء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والنص المؤسس للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، نعتقد أن النظام الوطني للنزاهة يشكل بالنسبة لنا إطارا تحليليا مرجعيا يسمح بتثمين التدابير المعيارية المتعلقة بأعمدة النزاهة وتقييم فعاليتها ومدى ملاءمة تداخلاتها والتعرف على الحاجيات التي يجب تلبيتها. وفضلا عن ذلك، وفي حدود كون إقامة أو تدعيم النظام الوطني للنزاهة، يتطلب تحالف مختلف فعاليات المجتمع، فإن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة تضع في مقدمة توصياتها الإشراف الفعلي للمجتمع المدني في الجهود المبذولة لمحاربة الرشوة. ولهذا السبب اقتربنا من ترانسبارانسي المغرب والتي حددنا معها بعض مجالات التعاون خاصة:

– تعميق المعرفة الموضوعية بالظاهرة عبر تطوير تقنيات التقصي والبحث، وتنويع مصادر تجميع المعطيات وبلورة خريطة لمخاطر الرشوة؛

– تطوير تقنيات تقييم السياسات العمومية وتدعيم الكفاءات الوطنية بخصوص تقييم المقتضيات المعتمدة لمحاربة الرشوة؛

– التشاور والتنسيق فيما يخص معالجة الشكايات المتوصل بها باعتبارها تليغا وإدانة لأفعال الرشوة.

يتجاوز إلى حدود اليوم عشرين مستخدما، ومن ضمنهم 15 عن طريق التعاقد.

س: هل هناك تشابهات أو خصائص مشتركة بين مختلف حالات الرشوة التي لجأ بصددها المواطنون للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؟

ج: لقد مكنت المعالجة الأولية للشكايات الواردة على الهيئة من إبراز أربع ملاحظات أساسية:

1. الأعمال التي تم التبليغ عنها تتعلق في أغلبيتها بالرشوة والابتزاز واختلاس المال العام، واستغلال النفوذ، وتشمل العديد من القطاعات خاصة العدل والدرك والجماعات المحلية والمالية والنقل...؛
2. جزء مهم من هذه الشكايات لا يرتبط بالرشوة كموضوع تظلم أساسي، وإنما يرتبط بالرشوة كعنصر ثانوي في قضايا مدنية أو غيرها؛
3. جزء لا يستهان به من الشكايات تم تقديمه بشكل جماعي؛
4. تحديد مكان الوقائع، موضع الشكايات المتوصل بها، يسمح بإظهار توزيع جغرافي واسع يشمل ليس فقط المدن الكبرى ولكن يشمل أيضا جهات مختلفة من شمال ووسط وجنوب المغرب.

س: هل أخبرت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة السلطات القضائية بالوقائع التي توصلت بها والتي تعتبرها قابلة لتشكيل أفعال رشوة يعاقب عليها القانون؟

ج: إلى حدود نهاية دجنبر 2009، تلقينا ما يقرب من 60 شكاية، لا يتعلق معظمها بالرشوة كما يعاقب عليها القانون الجنائي: فالأفعال التي تعتبر أفعال ارتشاء تنقصها صراحة الحجج الكافية. لهذا اكتفينا إلى حدود الآن ببلورة دليل مساطر اتفقنا بصددها وتبيننا نحن ووزارة العدل التي التزمت، فضلا عن ذلك، بمساعدة الهيئة لاكتساب الخبرة المطلوبة لمعالجة الشكايات المتوصل بها.

س: ما هي أهم النقاط التي لاحظتموها في حصيلتكم الأخيرة بصفة عامة وفي علاقاتكم بالأعمدة الأخرى للنظام الوطني للنزاهة؟

ج: باستثناء التشخيص الأولي وتقييم المكونات الأساسية للنظام الوطني للنزاهة التي سمحت لنا بالتعرف على نقط ضعف وقوة السياسات المتبعة في مجال محاربة الرشوة، سمحت لنا الحصيلة الأخيرة للهيئة ببروز نشاط مكثف مرتبط، من جهة، بإقامة قواعد وأدوات أساسية للمؤسسة، ومن جهة أخرى، بالتعرف على مجالات قابلة للتعاون الوطني والدولي بخصوص الوقاية من الرشوة.

وانطلاقا من هذا الأساس، تمكنت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة من الانتهاء من إعداد قائمة شاملة من الاقتراحات والتوصيات موجهة لمختلف الفاعلين في هذا المجال، وهو ما يشكل بنية مشروع التقرير الأخير للهيئة الخاص بسنة 2009.

لا يمكنني لسوء الحظ أن أخبركم بالمزيد قبل انتظار الموافقة على هذا التقرير من طرف أجهزة الهيئة، والذي سينشر بعد ذلك.

وتعقيد وظيفتها، خصوصا في سياق تسود فيه الرشوة المزمنة؟ ما هي نقط القوة ونقط الضعف في هذا الوضع القانوني، وبأي معنى يمكن أن يتطور من أجل اكتساب فعالية أكبر؟

ج: إن الإطار القانوني للهيئة يمكنها من أربع خصوصيات مؤسساتية في تلاؤم تام مع المقاربة التشاركية المطلوبة في مجال الوقاية من الرشوة:



— الخصوصية الأولى تكمن في انفتاح بنيتها على المجتمع بما أنها تتضمن جمعا عاما وهيئة تنفيذية تتمتع بتمثيلية متنوعة ومتوازنة لمختلف القطاعات الوزارية المعنية، والجمعيات المعنية والنقابية، والمجتمع المدني والوسط الجامعي؛

— الخصوصية الثانية تتعلق باتساع وتنوع المهام التي أُنيطت بها، والتي تجعل منها في نفس الوقت، مؤسسة للتنسيق والتوجيه، وقوة استشارية واقتراحية، ومرصدا للتتبع وتقييم ظاهرة الرشوة والسياسات المتبناة لاستئصال الرشوة، وهيئة للتواصل والتحسيس، وإطارا لتلقي الشكايات المتعلقة بحالات الارشاء، وذلك لتبليغها للسلطات القضائية؛

— الخصوصية الثالثة تتعلق بالاتجاه الوقائي للهيئة في انسجام مع روح وحرفية أحكام المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووظائف البحث والمتابعة، والحكم والتنفيذ، التي يجب أن تنجز بكل استقلالية من طرف السلطات القضائية المختصة؛

— الخصوصية الرابعة تتعلق بالاستقلالية الوظيفية النسبية والتي تتضح خصوصا عبر تبني قاعدة أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين لاتخاذ قرارات مجموع أجهزة الهيئة بكل استقلالية.

ومع ذلك، هذا الوضع القانوني، وبالرغم من إيجابياته المتعددة، لا يخول للهيئة مجموع اختصاصات الشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية، وهو ما يضعها في وضعية صعبة تجاه تعقيد وبطء إجراءات المراقبة القبلية، والتي تعيق، بوجه خاص، سرعة ومرونة التدبير الإداري والمالي.

س: هل تعتقدون أن الإمكانيات (المالية والبشرية واللوجيستكية) التي وضعت رهن إشارة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة هي إمكانيات كافية لكي تنجز مهامها؟

ج: من الأكيد أن الإمكانيات التي وضعت رهن إشارة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، إلى حدود الآن، ليست كافية بسبب اتساع وتنوع مهامها.

وبالفعل، فالميزانية المخصصة للهيئة بلغت 15 مليون درهم سنة 2009، وتم تجديد نفس المبلغ بالنسبة لسنة 2010.

ولم تتمكن الهيئة، إلى حدود الآن، من الالتزام بالمنصب المنصوص عليها في إطار هيكلها التنظيمي، فالعدد الإجمالي الذي تم توظيفه لم